سادسا تكامل خطاب الشعب مع خطاب السلطة

فى الدعوة إلي (الماعت)

ولعلنا بعد هذه القراءة لبعض البرديات المعبرة عن خطاب السلطة السياسية ممثلة فى الخطاب الملكى ، والمعبرة عن خطاب الشعب سواء فى صورة خطاب الشكوى والتمرد أو فى صورة خطاب النبوءة ، لعلنا نتساءل عن جوهر الفكر السياسى المصرى فى ذلك الزمان البعيد ، وعن تلك الفلسفة السياسية التى كان يؤمن بها أفراد الشعب المصرى على اختلاف انتماءاتهم الطبقية واختلاف مستوى تعليمهم وثقافتهم ؟! إن أبرز هذه المبادئ الفلسفية التى كان يؤمن بها المصريون القدماء فى اعتقادى تتمثل فيما يلى :

أولاً : فيما يتعلق بمفهوم الدولة ؛ فهى الدولة المركزية التى ينصهر أفراد الشعب فى ظلها ، فلا يصبح هناك فرقٌ بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب ، أو بين أبناء الشرق وأبناء الغرب . إنها الدولة القوية ذات السلطة المركزية المتحكمة فى كل شئون البلاد ، والدولة التى إن تمايزت فيها بعض المراكز

والمدن والقرى ، فإن هذا التمايز إنما يخدم فى النهاية الدولة المركزية ويعود بالنفع على كل أفراد الشعب .

ثانياً : فيما يتعلق بالنظام السياسي ، فهو النظام الملكى . والملكية التى كان يؤمن بها المصريون هى كما سبق وأسلفنا القول الملكية العادلة القوية التى إن استندت على التوحيد بين الملك والإله ، أو استندت على الأصل الإلهى للملك ، فلا تعنى على الإطلاق الملكية المطلقة ، بل هى الملكية المفيدة الملتزمة بتحقيق العدالة بين كافة المواطنين ، لقد كان الحق الملكى يقابله واجب باستمرار ؛ فإذا كان من حق الملك على الشعب التقديس والاحترام فإن من واجب الملك أن يعمل بموجب هذه القداسة وهذا الاحترام الذى يوليه إياه الشعب إذ عليه أن يمارس سلطاته بأقصى درجات النزاهة والحيدة محققاً أقصى قدر من العدالة بين مواطنيه . وإن كان من حقه إصدار الأوامر والتوجيهات النافذة المفعول على الجميع ، فإن عليه أن يصدر هذه الأوامر والتوجيهات لصالح الرعية ولتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والرخاء لمواطنيه . وإن كان من حقه

أن يقود الجيش ويعين الوزراء والولاة والقضاة ، فإن عليه ألا يقوده إلا فى مواجهة أعداء البلاد لتحقيق الأمن الخارجى ولتوسيع رقعة الملك بما يحقق أقصى قدر من الرفاهية المادية لشعبه وعليه أن يعين الوزراء والولاة والقضاة الصالحين الذين يشاركونه فى تحقيق العدالة واستتباب الأمن السياسي والاقتصادى والاجتماعى للمواطنين . وإن ثبت تلاعب أحدهم أو عدم قدرته على تحمل المسئولية فإن عليه واجب عزله والاقتصاص منه ودرء مظالمه ورد الحقوق المغتصبة لأصحابها .

ثالثاً : أما فيما يتعلق بصورة العلاقة بين الملك وشعبه فى ظل هذا النظام الملكى ، فهى العلاقة التى يسودها الاحترام المتبادل ، والسعى المتبادل لتحقيق العدالة بكافة صورها ، وخاصة العدالة الاجتماعية التى يتساوى الجميع فى ظلها ، والتى قلنا عنها فيما سبق إنها أقرب ما تكون إلى تحقيق نوع من الديموقراطية ، هى الديموقراطية التى يؤمن فى ظلها الجميع

بأنهم متساوون أمام الخالق ، وأن لهم نفس الفرص التى ينبغى أن يتمتعوا بها فى حياتهم . وليس للحـــاكم أن يتدخـــل فـــى حريات الأشخاص إلا بالقدر الذى يسمح له بتحقيق العدالة بين المواطنين . فالتمتع بأطايب الحياة الطبيعية حق مكفول للكـــل حسب الأمر الإلهى .

وقد صدق آسمان حينما قال عن العلاقة بيـــن " مـــاعت " و "الدولة الفرعونية" أنها تتكشف من خلال أمريـــن ، فالدولـــة موجودة لتحقيق الماعت ، والماعت يجب أن تتحقق ليصبـــح العالم قابلاً للسكنى (١٩٤) . إن هذا بالفعل هو جوهر الوعـــى المدنى والسياسى لدى المصرى القديم ؛ فهو يؤمن بضـــرورة وجود الدولة وبضرورة وجود النظام السياسى المركزى القوى لا كغاية فى حد ذاتها ، وإنما كوسيلة لتحقيق غاية أهم وهـــى تحقيق العدالة والنظام بما يكفل لجميع الناس فى ظـــل هـــذه الدولة الحياة الآمنة والرفاهية التى تتيح أكبر قدر من الســعادة البشرية .

وهذا الاعتقاد كان القاسم المشترك بين خطاب الشعب وخطاب السلطة ، وإن كان من الطبيعى حسب وعينا السيـ سى المعـــاصر أن نتصور أن هذه مسألة بديهية بالنسب للشعب ، إذ من الطبيعى أن نجد فى خطاب الشعب السياسى المطالبة بضرورة تحقيق العدالـــة ودرء المظالم والمناداة بالمساواة والحرية . . . الخ ، فكان مـــن الطبيعـــى كذلك بالنسبة لأنضج صورة للوعى السياسى فى مصر القديمـــة أن يتضافر خطاب السلطة مع خطاب الشعب فى المناداة بنفس المبـــادئ السياسية التى تلخصها الدعوة للماعت .

والطريف والذى يدعو للإعجاب حقاً ليس هذا التضافر اللفظى بين خطاب السلطة وخطاب الشعب ، وإنما التضافر علـــى صعيـــد الفعل أيضاً ؛ فإن كان الإلحاح من جانب الشعب كان على أن يـــروا العدالة بأعينهم فى كل ما يحيط بهم، فإن استجابة الحكام كانت فورية فى رد المظالم وفى تطبيق العدالة ، لدرجة أنها كانت هى مناط فخر الحكام فى دنياهم وآخرتهم . وقد صاغت الملكة حتشبسوت فخرهـــا بتطبيق العدالة وابتهالها إلى الإله على نحو إعجازى مبـــهر حينمـــا

قالت : " لقد مجدت " الماعت " التى يحبها الإله لأنى أعـــرف أنـــه يعيش منها

إنها أيضاً خبزى ، وإنى أشرب رحيقها .

بكونى جسداً واحداً (طبيعة) معه [١٩٥] .

إن الملكة فى هذه العبارة قد صاغت ــ على حد تعبير آسمان البنية الثلاثية النظرية للدولة والسياسة المصرية المكونة من الشـــمس والملك والماعت . وتترجم هذه الثلاثية على مستوى النظر والواقـــع المفهوم المصرى للهيمنة التى تعنى على حد تعبير أسمان أيضـــاً حكم العالم ؛ إذ إن الهيمنة (حكم العالم) هى امتداد للخلـــق وامتيـــاز خاص بالخالق رغم أنه يقتسمها مع ابنه الفرعون . والإله الخـــالق هنا هو المهيمن على الكون ، بينما ابنه الفرعون هو المهيمن علـــى النظام الدنيوى الإنسانى. والماعت هى المشترك بينهما حيـــث عـــن طريقها يتطابق الكونى مع الدنيوى وتتكامل الدائرتان المنفصلتان[١٩٦]

إن خصوصية الفكر السياسى المصرى القديم تكمن حقيقة فيما يلمح إليه آسمان ، تكمن فى الاتصال الإلـــهى والكونـــى بـــالدنيوى والإنسانى ؛ فالإنسان ليس مخلوقاً منفرداً فى هذا العـــالم بـــل هـــو المخلوق الذى تفرد فقط بالوعى . ومن ثم فإن عليه إن أراد أن يعيش حياة طبيعية وسعيدة حقاً ، عليه أن يدرك أنه لم يأت صدفـــة أو لـــم يخلق نفسه بنفسه ، بل هو خليقة إلهية ومن ثم ينتسب ــ فى عـــرف المصريين القدماء ــ الإنســـانى إلـــى الإلـــهى ، ويتصـــل الإلـــهى بالإنسانى. وتمثل هذا الوعى فى الفكر السياسى المصرى فـــى تلـــك العلاقة الوطيدة بين صورة الدولة المثالية وصورة الكون ؛ فـــالكون يتحكم فى الإله الخالق ، والدولة يتحكم فيها الفرعون باعتباره ابنـــاً للإله وصورة تمثله فى الأرض . وكما أن الإله الخالق حريص على العدالة فى خلقه ، فكذلك ينبغى أن يكون الفرعـــون حريصـــاً علـــى تطبيق العدالة بين مواطنيه . وكما أن الإله رغم أنه الخالق المـــهيمن حريص على أن يحبه البشر ويجلونه لرعايته لهم ، فكذلك ينبغـــى أن يكون الفرعون محباً لمواطنيه ساعياً لأن يبادلونه الحب والاحترام .

وليس بخاف علينا أن هذه الخصوصية التى تربط الكونى بالإنسانى ، الإلهى بالدنيوى التى تفرد بها الفكر السياسي المصرى القديم قد انتقلت إلى الفكر اليونانى على يد أفلاطون . والقارئ لمحاورات أفلاطون السياسية الثلاث " الجمهورية " و " السياسى " و " القوانين " يلمس بما لا يدع مجالاً لأى شك أن الفكر السياسى الأفلاطونى كان فى مجمله صدى للفكر السياسى المصرى القديم ؛ فأفلاطون الذى حلم بتحقيق مثال " العدالة " فى الدولة فى "الجمهورية " عن طريق نظام طبقى يسوده طبقة الحكام والحكماء[١٩٧] ، وأفلاطون الذى يقارن فى " السياسى " بين مكانة الحاكم فى الدولة وبين مكانة الإله فى الكون [١٩٨] ، وأفلاطون الذى يفرغ ذهن الحاكم الفيلسوف من المبادئ المثالية السامية للحكم ويصوغها على هيئة قوانين تكون هى جوهر النظام السياسى فى الدولة التى يحكمها القانون فى " القوانين " [١٩٩] ، إنما هو دون شك قد تأثر فى كل ذلك بما شاهده فى مصر القديمة ، وبما تعلمه على يد فلاسفتها وبما قرأه من برديانها القديمة التى تشير فى مجملها وتفاصيلها إلى معظم ما قدمه من أفكار فى محاوراته السياسية الثلاث .

ولسنا وحدنا الذين نقول ذلك ، وإنما قاله منذ القدم أقدم المعلقين على أعمال أفلاطون ويدعى كرانتور Krantor الذى نقل عنه برنال قوله " إن معاصرى أفلاطون قد سخروا منه قائلين : إنه لم يكن مبدع الأفكار التى تناولها فى الدولة وإنما نقلها عن النظم المصرية " (٢٠٠) .

وعلى ذلك فليتنافس المتنافسون فى المقارنة والتحليل ، من الدارسين المتخصصين فى الفكر السياسى حول بيان الأصول المصرية للفكر السياسى عند اليونان عامة وعند أفلاطون خاصة حتى تتكشف أمامهم أكذوبة أن اليونان هى مهد الفكر السياسى علماً وفلسفة .